الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الصراع وتداعياته:

كيف يغذي الصراع عدم المساواة بين الأجيال في المنطقة العربية

E/ESCWA/CL2.GPID/2026/Policy brief.5

النتائج الرئيسية

1

تتآكل الثروة العامة نتيجة تدمير البنية الأساسيّة والضغوط على صناديق الثروة السيادية، فتقلّص الحيّز المالي الحالي والأصول المتاحة للأجيال القادمة. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، من المرجح أن تتجاوز الخسائر في البنية الأساسيّة العامة وحدها 25 مليار دولار.

2

ترتفع معدلات التضخم، مدفوعةً بالتقلبات في أسواق النفط، فتعمّق عدم المساواة في الثروة الخاصة، لأنّ أصحاب الأصول يتمعون بدرجة عالية من الحماية، أمّا الأسر الضعيفة فيزداد خطر وقوعها في براثن الفقر.

3

يسرّع تعطّل قطاعي الصحة والتعليم وتيرة التدهور في رأس المال البشري، فيخلّف تداعيات طويلة الأمد على الإنتاجية والحراك الاجتماعي. وفي لبنان، من المرجح أن ينجم عن الانقطاعات المتتالية عن التعليم بين عامي 2019 و2026 انخفاضٌ في إيرادات مدى الحياة للأطفال، تصل نسبته إلى 20 في المائة.

4

يحتاج 14 مليون طفل صغير إلى دعم عاجل في البلدان العربية المتضررة، لتفادي وقوعهم في فقر التعلّم الذي يطال حتى الآن ما لا يقل عن 3 ملايين طفل.

5

ينطوي تدمير المساكن على نطاق واسع على مخاطر عالية، فيؤدي إلى نزوح طويل الأمد، ويولّد ضغوطاً متزايدة على المجتمعات المضيفة، ويهدّد بإدامة المساكن العشوائية، ويحد من الحصول على الخدمات الأساسية والفرص.

مقدمة

الآثار المباشرة للحرب مدمّرة. أرواح مزهوقة، ومنازل مدمّرة، وسبل عيش معطلة. وقد يتمكّن بعض الأفراد من النجاة من الصراع أو من التعافي منه بسرعة نسبياً، لكنّ شرائح كبيرة من السكان تتكبد خسائر جسيمة ودائمة. وفي كثيرٍ من الأحيان، تظل الأسباب الجذرية للصراع دون معالجة، فتتيح تجدّده دورات ودورات.

ويزيد من حدّة الصراع المتكرّر عدم المساواة في التعافي. فعندما لا يستفيد فعليّاً من إعادة الإعمار سوى أصحاب الموارد والأصول والعلاقات السياسية أو الاجتماعية، تتعمّق أوجه عدم المساواة القائمة. ويتكبّد الآخرون لفترات طويلة النزوح، وفقدان الدخل، ومحدوديّة فرص الحصول على الدعم، مع ما يصحب ذلك من آثار قد تمتدّ من جيلٍ إلى جيل. تقوّض هذه الديناميات مكاسب التنمية، فتؤثّر على جهود الحد من الفقر وعدم المساواة، وعلى مستويات التحصيل العلمي، وعلى توفير فرص العمل اللائق والحصول على السكن المناسب، فترتفع التوترات الاجتماعية ويضعف التماسك الاجتماعي[1].

يتناول هذا الموجز السياساتي التأثير الممتد عبر الزمن والأجيال لتصعيد العنف مؤخّراً في أنحاء غرب آسيا على الناس، وتحديداً على الأجيال القادمة في المنطقة العربية. ويبحث في التأثير المباشر على الإسكان، والثروة، والتعليم، وإتاحة فرص العمل اللائقة، والتداعيات طويلة الأمد للاضطرابات الحالية.

الإسكان

دمّرت الحرب الدائرة في غرب آسيا مساكن عديدة في جميع أنحاء المنطقة. والأثر المباشر لتدمير المساكن هو النزوح، لكنّه قد يتحوّل إلى أثر يمتد عبر الأجيال، مع فقدان الثروة العقارية، وتحوّل الإسكان غير النظاميّ إلى حل دائم. وتزداد حدة هذا الخطر بشكل خاص في لبنان، حيث شردت الحرب 1.2 مليون شخص[2]، منهم 600,000 يعيشون جنوب نهر الليطاني ولا يستطيعون العودة. وقد هدمت إسرائيل بالكامل القرى القريبة من الحدود معها[3].

ويؤدي النزوح الواسع النطاق والمستمرّ إلى تزايد المساكن العشوائية، ويتجاوز تأثيره الصدمة النفسية والجسدية الناجمة عن فقدان المسكن. فهو يؤثر على إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات العامة والشبكات المجتمعية التي يحتاجها الناس للبقاء على قيد الحياة. ومع تزايد السكن غير النظامي وغير الملائم، ينشأ الأطفال دون الحصول على الضروريات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي وشبكات النقل. ومن غير المرجح أن تتوفر لهم مدارس ومستشفيات عالية الجودة، كما تقل فرص حصول البالغين على عمل لائق. وتزيد هذه العوامل من خطر الوقوع في الفقر المزمن والمتوارث عبر الأجيال.

لكن الجميع لا ينتهون في مساكن غير لائقة وغير نظاميّة. فالأوفر حظاً سيلجأون إما إلى منازلهم الثانية وإما إلى رأسمالهم الاجتماعي للانتقال إلى مساكن أخرى، قبل أن يعيدوا تأسيس أنفسهم في مكان آخر.

وفي هذا السياق، يصبح النزوح آلية أساسية ينتقل من خلالها عدم المساواة عبر الأجيال.

الثروة

أ. الثروة العامة

تحدّد الثروة العامة، التي تضم الأصول المادية والمالية والطبيعية، قدرة الحكومات على الاستجابة للأزمات والاستثمار في الأجيال المقبلة. وتتفاوت مستويات الثروة العامة بشكل كبير في البلدان العربية المتأثرة، وتختلف معها قدرة هذه البلدان على الحد من عدم المساواة، والاستجابة للأزمات، والاستثمار في الأجيال الحالية والمستقبلية.

وقد تعرضت الأصول المادية، مثل البنية الأساسيّة الحيوية، لأضرار جسيمة في جميع البلدان العربية المتضرّرة. فخلال الحرب الإقليمية الدائرة حالياً، استُهدفت موانئ في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية، ومصافٍ للنفط في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية، ومنشآت للغاز في الإمارات العربية المتحدة وقطر[4]. وتقدَّر كلفة الأضرار التي لحقت بالبنية

الأساسيّة للطاقة في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي حتى الآن بنحو 25 مليار دولار[5].

لكنّ حجم الدمار كان أكبر بكثير في العراق وفلسطين ولبنان. فسنوات الصراعات المتكررة أوهنت البنية الأساسيّة في هذه البلدان من قبل اندلاع الحرب الحالية. ومنذ بدء الحرب، استُهدفت الجسور والمؤسسات التعليمية والمستشفيات، واستُهدف أيضاً العاملون في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام والصحافيون والعاملون في مجال الصحة[6].

والآثار المباشرة هائلة: فقدان الوظائف، وإجهاد خدمات الطوارئ، وتراجع إمكانية الحصول على الطاقة، وفي بعض الحالات، تقييد حركة الأفراد. أما الآثار طويلة المدى فليست أقل إثارةً للقلق. فإعادة الإعمار تحوّل مسار الإنفاق الحكومي، وقد تخفّض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وسط تزايد التعرّض للخطر ومحدودية القدرة على الصمود. ولدى البلدان الأكثر ثراءً فرصة لإعادة الإعمار بشكلٍ أفضل، من خلال إنشاء بنية أساسيّة أكثر تطوّراً وقدرةً على تحمّل تغيُّر المناخ. ومع ذلك، ستتكبّد خسارة في الثروة العامة للأجيال القادمة. وفي البلدان الأكثر عرضةً للمخاطر، ولا سيما تلك التي لديها موارد مالية محدودة للغاية، قد لا تكون إعادة الإعمار الكاملة في المتناول، وفي بعض الحالات، قد لا تسمح بها قوات الاحتلال. وبالنتيجة، ترث الأجيال القادمة بنية أساسيّة أضعف من تلك التي ورثتها الأجيال الحالية. وهذا يؤثّر على أوجه عدم المساواة بين الأجيال وبين بلدان المنطقة.

وتأثرت الأصول المالية أيضاً، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث تشكل صناديق الثروة السيادية حصة كبيرة من الثروة العامة. ورغم أنّ تزايد حالة عدم اليقين في هذه البلدان لم يؤدِّ بعد إلى هروب رؤوس الأموال، كما هو متوقع عادةً في حالات الصراع، لا يزال خروج رؤوس الأموال محتملاً في حال طالت مدة الحرب[7].

الإطار 1. خسائر الثروة الوطنية الناجمة عن تدمير الأصول المادية في لبنان

قبل اندلاع حرب عام 2026، كانت أرقام الثروة العامة في لبنان سلبية. وساهمت سنوات الصراعات المتكررة، التي اقترنت بإحدى أكبر الأزمات المالية في التاريخ الحديث، في ارتفاع الدين العام إلى مستوى تجاوز بكثير أصول البلد.

وأدى تدمير البنية الأساسيّة العامة (الأصول المادية التي تمتلكها الحكومة) إلى إغراق البلد أكثر في الديون. وإذا لم يعاد بناء هذه الأصول، قد تصبح الخسائر في الثروة العامة دائمة.

وعندما دخل لبنان في هذا الصراع، كانت بنيته الأساسية متردّية جرّاء حرب عام 2024 مع إسرائيل. فالهجمات التي استهدفت مرافق المياه في محافظتي النبطية والجنوب، على سبيل المثال، قطعت إمدادات المياه النظيفة عن 400,000 شخص.

فحرب عام 2026 فاقمت وضعاً كان متردّياً في الأصل. وبين 2 آذار/مارس و6 نيسان/أبريل 2026، تعرّض لبنان لنحو 2,770 هجمة، أثر العديد منها على البنية الأساسيّة العامة.

وبسبب حدة أعمال العنف في عام 2024 (عددها 9,902، تسببت في أضرار في البنية الأساسية بقيمة مليار دولار)، ترجّح قيمة الخسائر التي تكبدها لبنان في البنية الأساسيّة العامة بنحو 280 مليون دولار في الشهر الأول من الحرب وحده.

المصادر: Al Jazeera, Mapping Israeli attacks and the displacement of one million in Lebanon, 17 March 2026; ACLED, Middle East crisis: a year of war in numbers, 2024; ESCWA, The socioeconomic impacts of the 2024 war on Lebanon, 2024; World Bank, Lebanon Rapid Damage And Needs Assessment (RDNA), 2025; Barcelona Centre for International Affairs, Lebanon: financial crisis or national collapse?, 2022.

ومع ذلك، ستتأثّر صناديق الثروة السيادية، التي تشكل حصة كبيرة من الثروة العامة في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، وسط سعي الحكومات إلى تغطية تكاليف أنظمة الدفاع الجوي وإعادة الإعمار. وفي وقتٍ تواجه فيه صناديق الثروة السيادية انقطاعات في تحصيل الإيرادات، بسبب القيود المفروضة على تصدير الموارد الطبيعية أو الأضرار التي لحقت بالمصافي[8]، والتراجع المتوقع على المدى الطويل مع الانتقال إلى اقتصاد عالمي أخضر، سيقلّص الإنفاق الجاري الكبير قدرة هذه الصناديق على مراكمة الثروة وحماية الأجيال القادمة.

الإطار 2. الأزمة الإنسانية تهدد بمزاحمة التنمية في لبنان

في 5 آذار/مارس 2026، بعد ثلاثة أيام من تصاعد الحرب في لبنان، أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية منصة إلكترونية تتيح للنازحين التسجيل والحصول على مساعدات تشمل الدعم النقدي، والغذاء، ومستلزمات النظافة، والمياه، والخدمات النفسية والاجتماعية، والمأوى.

طُوّرت هذه المنصة بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وهي تشكّل استجابة مؤسسية سريعة لأزمة إنسانية واسعة النطاق. لكنّ هذه الاستجابة تنطوي على تبعات مالية كبيرة. وحتى الآن، تسجّل 1,049,328 نازح من أصل نحو 1.2 مليون، بما في ذلك 134,439 شخصاً يقيمون حالياً في 636 مأوى جماعياً.

وبافتراض أنّ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة يتراوح بين المقيمين في الملاجئ الجماعية فقط وجميع الأشخاص المسجلين على المنصة، وباستخدام سلة النفقات الدنيا للبقاء على قيد الحياة البالغة 102 دولار للشخص الواحد شهرياً، تتراوح الكلفة الشهرية التقديرية للمساعدة بين حوالي 13.7 مليون دولار (في حالة تغطية المقيمين في الملاجئ الجماعية فقط) و107 ملايين دولار (في حالة تغطية جميع النازحين). ومن المتوقع أن ترتفع هذه التكاليف أكثر مع استمرار الحرب، بسبب تزايد أعداد النازحين والتضخّم.

وعلى سبيل المقارنة، خصصت وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 2025 مبلغ 22 مليون دولار شهرياً لبرنامج «أمان» للتحويلات النقدية، ومبلغ 781,000 دولار شهرياً للبرنامج الوطني للإعاقة. لذلك، فمن المرجح أن تؤدي تلبية الاحتياجات الإنسانية الإضافية إلى فرض ضغوط كبيرة على المالية العامة، ما يستلزم إعادة ترتيب الأولويات المالية.

وقد يساهم الدعم الدولي في تغطية جزء من هذه التكاليف. وكانت الحكومة اللبنانية قد أطلقت نداءً عاجلاً لتمويل الاستجابة للأزمة الإنسانيّة بقيمة 308 ملايين دولار، لكنها لم تتلقّ، منذ 2 نيسان/أبريل 2025، سوى 94 مليون دولار، علماً أن وزارة الشؤون الاجتماعية أفادت بتلقي 115 مليون دولار من خلال تبرعات مباشرة. وقد قامت بعض الجهات المانحة الرئيسية بإعادة تخصيص صناديق التنمية، بدلاً من توفير موارد إضافية للمساعدات الإنسانية. وهذا ينطوي على خطر تقليص الاستثمار في أولويات التنمية طويلة الأجل.

وتمويل الأعمال الإنسانية يرتبط بتمويل التنمية ارتباطاً وثيقاً. وفي غياب استثمارات مستدامة في مجال التنمية، من المرجح أن تتزايد الاحتياجات الإنسانية بمرور الوقت. وفي لبنان، لا بد من توفير التمويل الكافي لهذين المجالين لمنع التدهور في الظروف المعيشية وزيادة الفقر المزمن، الذي تمتد آثاره لأجيال.

المصادر: Ministry of Social Affairs, From social affairs to social development: Ministry of Social Affairs strategy and implementation for 2025–2026, 2025; OCHA, Lebanon Flash Appeal 2026; OCHA, Lebanon: Flash Update #14 - Escalation of hostilities in Lebanon, as of 2 April 2026, 3 April 2026; https://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/BI/ABDP/Annual%20Budget%20Documents%20and%20Process/Budget%20Proposal%202026%20referred%20to%20the%20Parliament.pdf.

ولحسن الحظ أنّ الخسائر في ثروات الموارد الطبيعية قليلة، باستثناء الأراضي الزراعية في لبنان[9].

ويحد فقدان الثروة العامة من ميراث الأجيال القادمة، سواء من حيث الأصول المادية (البنية الأساسية العامة) أو الأصول المالية (صناديق الثروة السيادية) أو الموارد الطبيعية. ويحد أيضاً من الاحتياطي الذي يمكن أن تعتمد عليه الحكومات اليوم للاستثمار في الأجيال الحالية والمستقبلية. وتزيد النفقات العسكرية المرتفعة والمتزايدة من حدة هذه المشكلة، من خلال تحويل الموارد المتاحة من الاستثمار في البشر إلى الاستثمار في الأسلحة.

وتواجه المنطقة بالفعل تفاوتات كبيرة في إجمالي الإنفاق الحكومي. فالإنفاق الحكومي للفرد في الكويت (7,530 دولار)، والإمارات العربية المتحدة (6,532 دولار)، والمملكة العربية السعودية (6,225 دولار) على سبيل المثال أعلى بكثير من بلدان عربية أخرى، ويُظهر اتجاهاً تصاعدياً، مما يشير إلى أن حكومات هذه البلدان تمكّنت من زيادة استثماراتها في تلبية احتياجات سكانها. وفي المقابل، فالإنفاق الحكومي للفرد في العراق (1,022 دولار) ولبنان (179 دولاراً) منخفض، ويواصل الانخفاض في لبنان[10]. وحيثما تتوفر بيانات عن الإنفاق الاجتماعي، تبدو الفوارق أكثر وضوحاً. والإنفاق الاجتماعي للفرد مرتفع في الكويت (4,906 دولار تقريباً)، وكذلك في البحرين (2,289 دولار) وعُمان (2,911 دولار). لكنّه شبه منعدم في العراق (1 دولار) ولبنان (5 دولارات)[11].

وفي البلدان التي تشتد فيها الحاجة، لا يتوفر سوى القليل من الموارد للاستثمار إما في إعادة الإعمار وإما في التنمية الاجتماعية، وتنطوي المفاضلة بينهما على خطر حدوث عواقب كارثية على المدى الطويل، أياً كان مسار الاستثمار المتّبع. ومن الخطر أيضاً إعادة توجيه التمويل الاجتماعي المحدود المتاح نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، على حساب الاستثمارات طويلة الأجل في الصحة والتعليم، لما قد يؤدي إليه من عواقب تدوم طويلاً.

وتؤدي الخسائر في الثروة العامة إلى تسريع عملية انتقال الثروة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ومع تزايد استحواذ القطاع الخاص على الثروة الوطنية، تصبح الطبقة النافذة في القطاع الخاص قادرة على التأثير على السياسات لخدمة مصالحها: فتصبح الخصخصة أكثر شيوعاً، وقد ترتفع كلفة الديون، مما يؤدي إلى تعميق عدم المساواة على المدى الطويل وبين الأجيال.

ب. الثروة الخاصة

يؤثر التدمير الهائل للوحدات السكنيّة واحتلال الأراضي في بعض البلدان بشكل مباشر على ثروة الأجيال. كذلك تؤثر التقلبات في أسواق النفط، بما يشمل ارتفاع الأسعار حتى 144 دولاراً للبرميل[12] (بالمقارنة مع 72 دولاراً للبرميل عشية الحرب)، بشكل مباشر على معدّل التضخم العام، وتؤدي إلى تآكل الثروات الخاصة غير المحمية في جميع أنحاء المنطقة. وفي حين قد يشهد ذوي الثروات زيادةً في أصولهم مع ارتفاع معدلات التضخم، يواجه من لا يملكون ثروة تآكلاً في أصولهم.

وتقدر الإسكوا أن 19 في المائة من سكان المنطقة يمتلكون أصولاً تقل قيمتها عن 1,000 دولار، وهو رقم آخذ في الارتفاع منذ عام 2009 بسبب تزايد عدم المساواة في الثروة[13].

وفي الاتجاه نفسه، فالمنطقة العربية هي بالفعل المنطقة الوحيدة في العالم التي تواجه ارتفاعاً في معدلات الفقر. وعشية اندلاع الحرب، كان 152 مليون شخص (35 في المائة من السكان العرب) يعيشون في فقر، و62 مليون شخص آخر (20 في المائة من السكان) معرضين لخطر الوقوع فيه.

ويهدّد ارتفاع معدلات التضخّم، وسط الخسائر الكبيرة التي لحقت بالأصول المادية، بتقويض قدرة هذه الفئات على الصمود بسرعة، من خلال تقليص قدرتها، من حيث مدخراتها ودخلها، على مواجهة حالات الطوارئ، ما يؤدي إلى تفاقم حدة الفقر وزيادة تواتره.

كذلك يضعف الفقر قدرة الأسر على الاستثمار في الرعاية الصحية، والتعليم، والطعام المغذي، وغيرها من الأنشطة التي تدعم نمو الأطفال. وقد يؤدي، في بعض الحالات، إلى اعتماد آليات سلبية للتكيف، مثل بيع الأصول، أو تشغيل الأطفال، أو الزواج المبكر. ولكل هذه العوامل تداعيات طويلة الأمد تؤثر على الأسر اليوم، وعلى الأطفال غداً، وتعزّز انتقال الفقر من جيل إلى جيل.

فرص للحراك الاجتماعي

أ. رأس المال البشري

يشير رأس المال البشري إلى مدى مساهمة الاستثمارات الحالية في الإنسان في قدرته المستقبلية على كسب الدخل. وعلى الصعيد العالمي، شهد رأس المال البشري نمواً مطرداً، مدفوعاً بزيادة في الإنتاجية وتحسّن في محصّلات التعليم والصحة. أما في المنطقة العربية، فهو في انخفاض مطرد منذ عام 2014، بسبب ازدياد أوجه عدم المساواة في الصحة والتعليم، ومواطن الضعف في سوق العمل، وإن بمستويات متفاوتة بين البلدان. وفي البلدان المتأثرة بالصراع، يتراوح متوسط رأس المال البشري بين 214,368 دولاراً للفرد في قطر و20,529 دولاراً للفرد في لبنان، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 65,606 دولارات[14].

وتهدد الحرب الدائرة بمزيد من التردي في تراكم رأس المال البشري والإمكانات المستقبلية لكسب الدخل، لا سيما من خلال تأثيرها على التعليم. فالاضطرابات خلال مرحلتي الطفولة المبكرة وسنوات الدراسة تحدث آثاراً طويلة الأمد عند الانتقال إلى مرحلة البلوغ، أبرزها تقلص فرص العمل وانخفاض الدخل على مدى الحياة.

وفي لبنان، نزح أكثر من 300,000 طفل[15]، وتحوّلت 73 في المائة من المدارس الرسمية إلى مراكز لإيواء النازحين. وحتى الأطفال الذين لم يتأثروا بالحرب واجهوا إغلاقاً متكرراً ومفاجئاً للمدارس، في تعطل لمسار التعليم للسنة السابعة على التوالي عقب سلسلة من الأزمات.

وفي الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية، تحوّلت المدارس والجامعات إلى نظام التعلم عن بُعد بسبب المخاوف الأمنية[16]. ومع أن شبكات الاتصال جيدة في هذه البلدان، فأساليب التعلم عبر الإنترنت تعمّق أوجه عدم المساواة، من حيث جودة التعليم المتلقّى، بين الأطفال الأوفر حظاً والأطفال الأكثر تعرضاً للمخاطر. وعدم المساواة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية يولّد عدم مساواة في المهارات الرقمية، وبالتالي في مدى استفادة التلاميذ من أساليب التعلم عبر الإنترنت[17].

وفي المجموع، يواجه 14 مليون طفل في سن التعلّم المدرسي و4 ملايين شاب في سن التعلّم الجامعي تعطلاً في التعليم بسبب الحرب الدائرة حالياً في مختلف أنحاء المنطقة (الشكل 1).

الشكل 1. الأطفال والشباب المتضررون من إغلاق المدارس (بالآلاف)

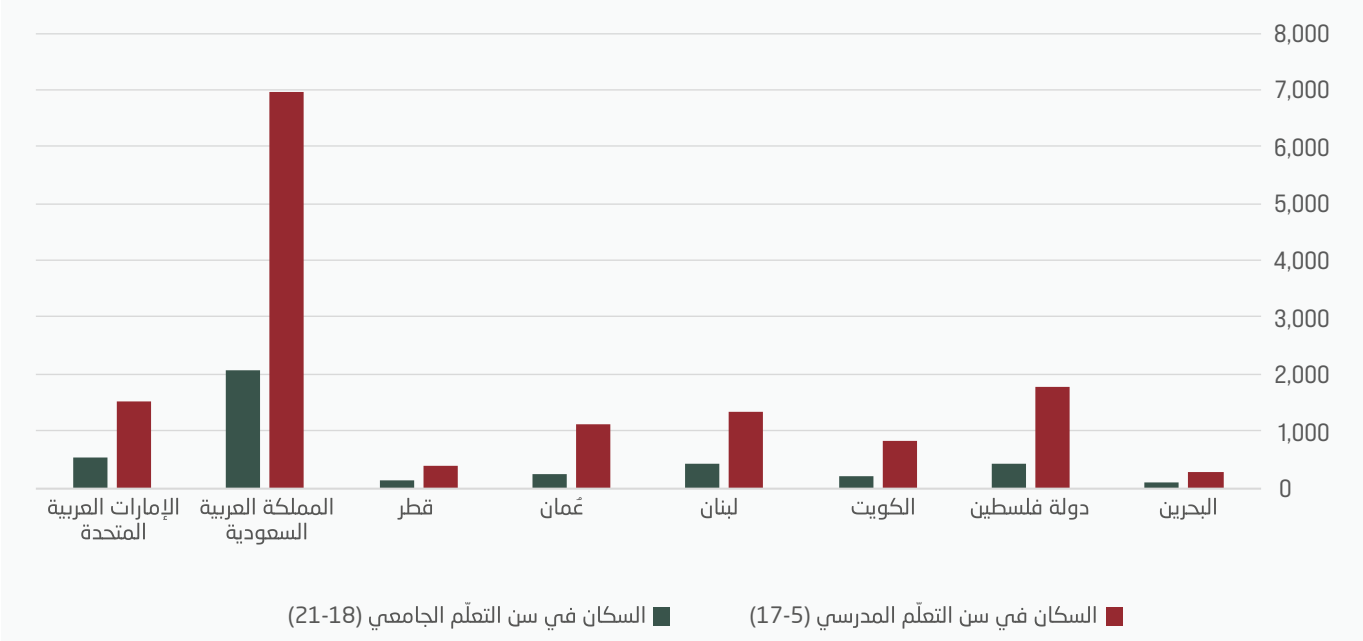

المصدر: United Nations, Population Data Portal (accessed in March 2026).

ويشكّل فقدان فرص التعليم مشكلة خطيرة في جميع مراحل التعليم على حدّ سواء، لكنه يؤدي في مرحلة التعليم الابتدائي تحديداً إلى ما يُعرف بـ «فقر التعلّم» (أي عدم القدرة على قراءة أو فهم فقرة بسيطة في سن العاشرة). وتشير الأدلة إلى أن الطفل غير القادر على القراءة والفهم في سن العاشرة، من غير المرجّح أن يتمكّن من ذلك لاحقاً، مما يؤثر على المدى الطويل على فرص الحصول على عمل، وإمكانية كسب الدخل في المستقبل، والحراك الاجتماعي[18].

وفقر التعلم من المشاكل الكبرى التي تواجهها المنطقة، بما فيها مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتشير تقديرات عام 2024 إلى أنّ نسبه تتراوح بين 21 في المائة في قطر و51 في المائة في الكويت. ويقع التأثير الأكبر للإغلاق الحالي للمدارس على الفئات المعرضة لخطر فقر التعلّم[19]. ويشير الشكل 2 إلى أنّ 11 مليون طفل هم دون سن العاشرة في البلدان المتضررة من الحرب، منهم 3 ملايين يعانون فعليّاً من فقر التعلّم. وهؤلاء بحاجة إلى عناية خاصة تضمن عدم إهمالهم.

ولا تتوفر أرقام عن فقر التعلّم في فلسطين ولبنان، لكن من المرجّح أن تكون مرتفعة بسبب تأثير الحرب الأخيرة على نظام التعليم فيهما. فقطاع التعليم في لبنان عاش ست سنوات متتالية من الاضطرابات الناجمة عن إضراب المعلمين، وجائحة كوفيد-19، والانهيار المالي، والصراع. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تعطّل مسار التعليم بين عامي 2019 و2022 أدى إلى انخفاض الدخل المحتمل للأطفال اللبنانيين في المستقبل بنسبة 10 في المائة[20]. وبافتراض أن الاضطرابات بين عامي 2023 و2026 ستؤدي إلى انخفاض إضافي بنسبة 10 في المائة، تتراجع الإيرادات المستقبلية المتوقعة للأطفال من 32,298 دولار في عام 2019 إلى 26,161 دولار في عام 2026 (الشكل 3)[21]. أما متوسط الدخل المستقبلي المتوقّع على الصعيد العالمي لطفل ولد اليوم فيُقدَّر بنحو 65,606 دولار.

الشكل 2. السكان دون سن العاشرة وفقر التعلّم (بالآلاف)

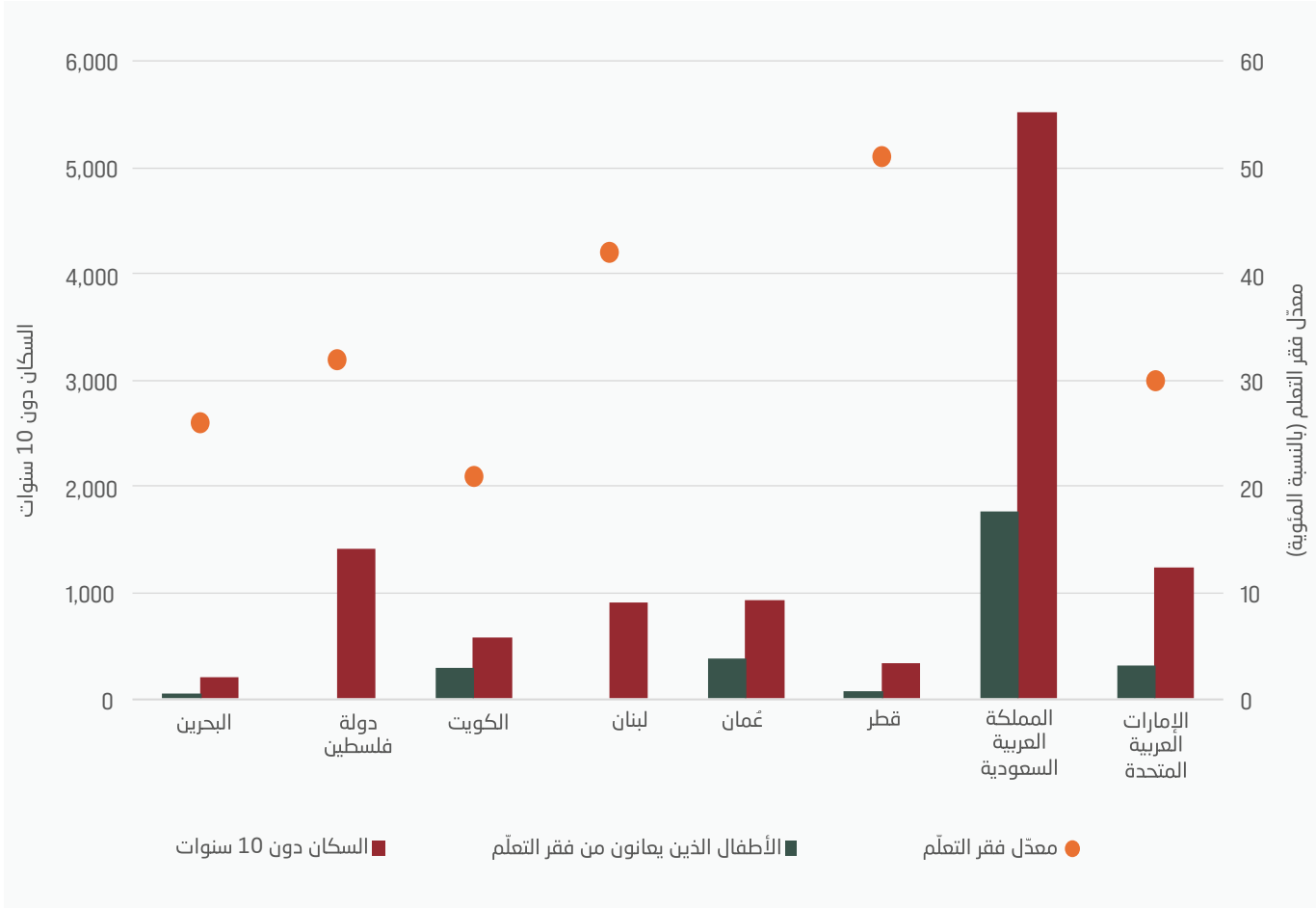

المصدر: United Nations, Population Data Portal; World Bank, Country learning poverty briefs, 2024.

الشكل 3. خسائر رأس المال البشري الناجمة عن تعطّل التعليم في لبنان (بالدولار للفرد)

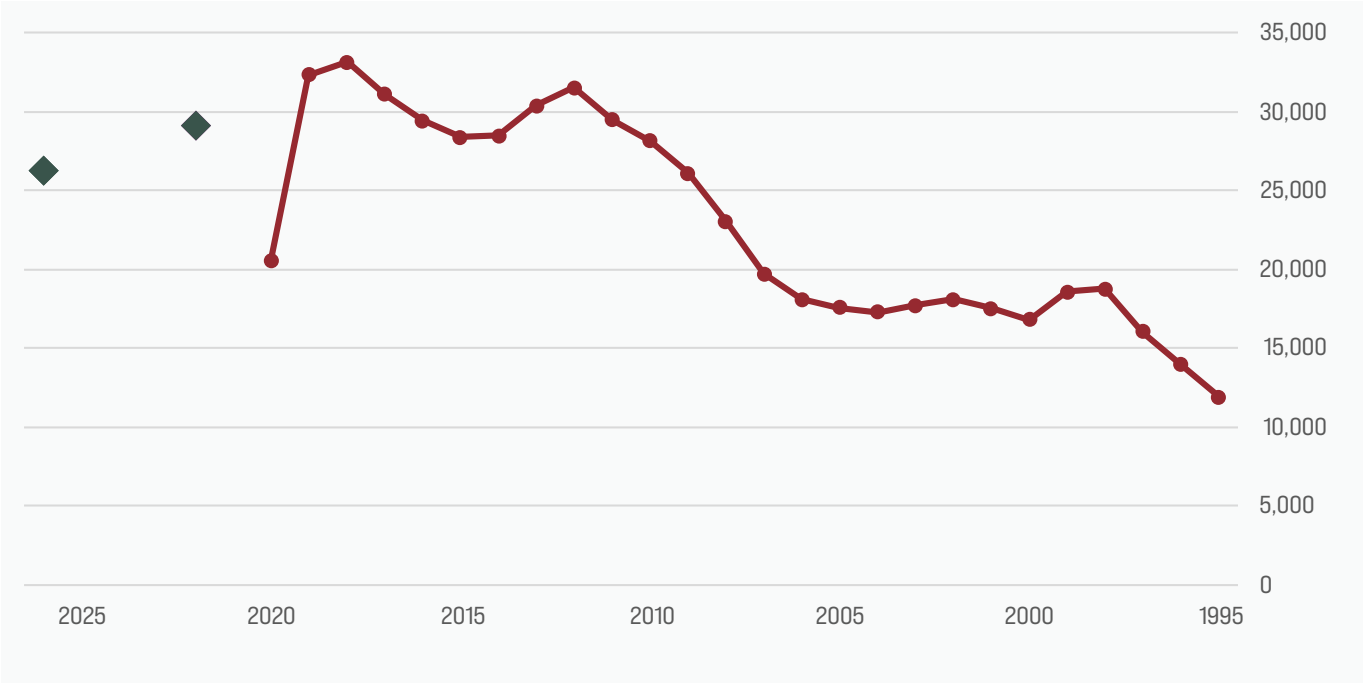

المصادر: World Bank, The Changing Wealth of Nations, 2024; World Bank, Learning and Earning Losses: the educational and economic costs of Lebanon's public-school closures, 2023, and author's calculations.

ب. أسواق العمل

يتسبّب تدمير البنية التحتية والقيود على التنقل بخسارة فرص العمل نتيجة تدمير أماكن العمل أو تعذّر الوصول إليها. وقد يتمكّن العاملون من مواصلة العمل عن بُعد، أمّا من هم أكثر عرضةً للمخاطر أو العاملون في القطاع غير النظامي، فيتعرضون لخسائر آنية ودائمة جرّاء فقدان عملهم.

وقبل اندلاع الحرب الحالية، كان معظم العاملين في المنطقة منخرطين في القطاع غير النظامي، وتقدر نسبتهم بين 56 و72 في المائة، أي ما بين 65 مليون و84 مليون شخص[22]. وكان معظمهم يفتقر إلى الحماية الاجتماعية: فهم ليسوا فقراء لدرجة الحصول على مساعدة اجتماعية، لكنّهم لا يستوفون شروط الاستفادة من التأمين الاجتماعي. ويندرج حوالي 10 ملايين شخص ضمن فئة العمال الفقراء، لأن دخلهم لا يكفي لتمكينهم من الخروج من دائرة الفقر.

والعاملون في القطاع غير النظامي هم من أوائل المتضررين عند نشوب صراع، بسبب افتقارهم إلى الأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية. فبعضهم يفقد عمله على الفور نتيجة استهداف أماكن العمل أو طرق النقل، في حين يتعرض البعض الآخر لخسارة عمله أو تقليص ساعات العمل جراء تعطّل سلاسل الإمداد، وتأثّر الشركات بارتفاع معدلات التضخم وتراجع الطلب الاستهلاكي. وحتى في البلدان العربية التي لم تُستهدف بشكل مباشر، يواجه العاملون في القطاع غير النظامي ضغوطاً متزايدة بسبب زيادة التحديات في بيئة العمل، وانخفاض الطلب، وانعدام الحماية الوظيفية.

ومن المرجح أيضاً أن تؤدي الحرب إلى زيادة العمل غير النظامي بسبب نُدرة الفرص في القطاع النظامي، مما يؤدي إلى خسارة دائمة في الدخل وإلى زيادة التعرض للمخاطر بسبب غياب التأمين الاجتماعي.

والشباب أكثر عرضةً للانخراط في العمل غير النظامي، ويواجهون المزيد من المخاطر بسبب تعطل مسيرتهم التعليمية. فقبل اندلاع الحرب الحالية، كان معدل العمل غير النظامي بين الشباب في لبنان وفلسطين أعلى بنحو 21 و35 نقطة مئوية على التوالي مقارنةً بمجموع السكان.

والنساء أكثر عرضةً أيضاً لآثار سوق العمل السلبيّة. وهنّ أكثر عرضةً من الرجال للخروج من القوى العاملة، ولا سيما بسبب النزوح، ممّا يزيد أوجه عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل[23]. ومع ذلك، فدور المرأة محوري في الحد من عدم المساواة بين الأجيال. فهي تستثمر نحو 90 في المائة من دخلها في أسرتها، ولا سيما على غذاء أطفالها ورعايتهم الصحية وتعليمهم

وكسوتهم. أما الرجل، فيستثمر ما بين 30 و40 في المائة من دخله في أسرته[24].

وفي أعقاب الحرب، قد يضطر الشباب إلى الاختيار بين البحث عن فرص عمل محدودة في وطنهم، بدخل منخفض وفرص محدودة طيلة حياتهم، أو الهجرة بحثاً عن فرص أفضل في الخارج. وقد يدفع بهم اليأس إلى الهجرة غير الشرعية، ما يزيد من تعرّضهم للمخاطر. ولكن الهجرة الشرعية تنطوي هي الأخرى على آثار سلبية عندما تسهم في نزوح الأدمغة، فتحد من فرص تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ويخلّف هذا الوضع آثاراً تدوم طويلاً. فالأفراد الذين تعرّضوا للصراع خلال طفولتهم يواجهون أوجه حرمان متواصلة في مرحلة البلوغ، تشمل ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل.

التوصيات في مجال السياسات

كثيراً ما تُغفل مشكلة عدم المساواة، مع أنها تتفاقم خلال الصراعات، ولا سيما عدم المساواة بين الأجيال. وفي غياب تدخلات مدروسة في السياسات، يمكن أن يحوّل الصراع الصدمات المؤقتة إلى أوجه عدم مساواة دائمة.

ولا ينبغي أن تقتصر الاستجابات أثناء الصراع على تلبية الاحتياجات الفورية فحسب، بل يجب أن تمنع أيضاً انتقال عدم المساواة عبر الأجيال.

تأمين وقف فوري لإطلاق النار: منع إزهاق المزيد من الأرواح وتفادي خسائر قد تمتد لأجيال

المطلوب وقف فوري لإطلاق النار، وتحقيق السلام، وإعادة الإعمار. فالخسائر الآنية والطويلة الأمد الناجمة عن الصراع هائلة، ويجب تجنبها بكل الوسائل.

حماية الثروة العامة من أجل الأجيال القادمة

تكبّدت الثروة العامة خسائر في جميع البلدان المتضررة من الحرب الحالية. ففي البلدان التي تمتلك صناديق ثروة سيادية، ستفضي إعادة الإعمار إلى مزيد من التراجع في الثروة العامة. ورغم أن هذا أمر لا مفر منه، وأن إعادة إعمار البنية الأساسيّة العامة ضرورية للأجيال الحالية والمقبلة، ينبغي أيضاً حماية الثروة العامة قدر الإمكان إذا ما كان للأجيال القادمة أن ترث اقتصادات سليمة تزخر بالفرص. ويتطلب ذلك تخطيطاً استراتيجياً للاستثمارات المستقبلية.

ولدى البلدان التي لا تمتلك صناديق سيادية فرص أقل لإعادة بناء الثروة أو نقلها إلى الأجيال المقبلة. ومع ذلك، فاستعادة الأصول العامة، مثل البنية الأساسيّة، ضرورية وقد تتطلب دعماً من الخارج.

درء خطر انتقال الفقر عبر الأجيال

من الضروري توسيع نطاق الحماية الاجتماعية خلال فترات الصراع، مع إعطاء الأولوية للأسر الأكثر تعرضاً للمخاطر، للحماية من الوقوع في الفقر. ويمكن للتحويلات النقدية غير المشروطة أن تحمي مستويات الاستهلاك وتمكّن الأسر من الاستجابة بشكل عاجل للاحتياجات التي تتغيّر بسرعة. والسرعة والمرونة في التنفيذ عامل أساسي. كما يمكن للتحويلات الرقمية أن تحمي الأفراد من التنقّل في مناطق الحرب.

والنازحون شديدو التعرّض لخطر انعدام الدخل. ويسهم دعم السكان النازحين في الوصول إلى فرص العمل النظامية، من خلال برامج توزيع المعونة أو تقديم الدعم الإنساني، في زيادة قدرتهم على الصمود ومنحهم فرصة للتعافي في مرحلة ما بعد الحرب.

حماية التعليم

بالتعليم والعمل اللائق يمكن منع انتقال عدم المساواة بين الأجيال. لكنّ التعليم غالباً ما ينقطع لفترات طويلة أثناء الصراعات. ويمكن الحفاظ على استمرارية التعليم بزيادة المرونة في التسجيل في المدارس وباعتماد برامج التعليم في حالات الطوارئ المخصصة للسكان النازحين. ويمكن أن تضمن الحلول الرقمية المتكاملة، مثل منصات تكنولوجيا التعليم EdTech ونماذج التعلم عن بُعد، استمرارية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وأن تحول دون وقوع خسائر طويلة الأجل في رأس المال البشري.

ومن الأهمية أيضاً الحد من التسرب من المدارس. ويمكن للأنظمة التي تتابع حضور الأطفال إلى المدرسة أن تسهم في إيجاد حلول تكفل استمرارهم في التعليم. كما أن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية قد يمكّن الأسر من إبقاء الأطفال في المدرسة.

الاستثمار في المهارات

يمكن لبرامج التدريب على المهارات أن تساعد الشباب في الحصول على فرص عمل مجدية خاصةً في الأماكن التي تعطل فيها التعليم. وتساهم برامج التدريب الواسعة النطاق على المهارات الرقمية ومنصات العمل عبر الإنترنت في توفير فرص لتوليد الدخل، لا سيما للشباب والسكان المتضررين من الصراع.

منع تحوّل النزوح إلى مساكن عشوائية طويلة الأمد

لا تقتصر معاناة السكان النازحين على فقدان المساكن، بل تشمل انقطاعاً في جميع الخدمات العامة والخاصة. وحيثما أمكن، ينبغي توفير ملاجئ تضمن قدراً من الخصوصية للأسر، مع ربطها بالخدمات الأساسية، من مياه وصرف صحي وكهرباء ورعاية صحية وتعليم ومتاجر. فتأهيل المباني القائمة لاستخدامها كمراكز إيواء يوفر خيارات سكنية سريعة، ولكن من الضروري عدم الإضرار بالخدمات الأساسية الأخرى خلال هذه العملية.

وفور توقف الصراع، يجب دعم جهود إعادة الإعمار بكل ما أوتي من وسائل. وقد يتطلب ذلك، في بعض الحالات، دعماً مالياً دولياً. ولا ينبغي للقوى الأجنبية أن تعرقل عملية إعادة الإعمار.

الحواشي

1. الإسكوا، تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية، 2021.
2. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Lebanon: Flash Update #14 - Escalation of hostilities in Lebanon, as of 2 April 2026, 3 April 2026.
3. Reuters, Israel to destroy 'all houses' near Lebanon border, defence minister says, 31 March 2026.
4. Insurance Journal, Here's a list of gulf energy infrastructure damaged in Iran war, 7 April 2026.
5. Wall Street Journal, The repair bill for Gulf energy infrastructure so far, 26 March 2026.
6. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Lebanon: Flash Update #14 - Escalation of hostilities in Lebanon, as of 2 April 2026, 3 April 2026.
7. S&P Global, Industry credit outlook: GCC central banks' relief measures will help banks navigate the current turbulence, 2026.
8. FE Fundinfo, More than 95% of funds losing money since Iran war started, 2026.
9. الإسكوا، الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وآثارها المتعددة الأبعاد، 2024.
10. World Bank, World Development Indicators (accessed in March 2026) and author's calculations. Figures are calculated by dividing real general government expenditure (constant 2013 figures) by the population.
11. الإسكوا، مرصد الإنفاق الاجتماعي.
12. Reuters, Physical oil prices hit record highs near $150 a barrel as Hormuz crisis worsens, 7 April 2026.
13. ESCWA calculations based on Credit Suisse wealth updates.
14. World Bank, The Changing Wealth of Nations, 2024; and ESCWA calculations.
15. International Rescue Committee (IRC), One million people displaced across Lebanon in just two weeks; children in need of urgent support, warns IRC, 19 March 2026.
16. Save the Children, At least 52 million children facing disrupted education due to Middle East and wider region conflict, 12 March 2026.
17. Herman G. van de Werfhorst and other, The digital divide in online education: inequality in digital readiness of students and schools, 2022.
18. World Bank, Education and skills (accessed in March 2026).
19. World Bank, Country learning poverty briefs, 2024.
20. World Bank, Learning and Earning Losses: the educational and economic costs of Lebanon's public-school closures, 2023.
21. The loss of human capital represents only the effect from education. Destruction of infrastructure, reduced access to health services and a structurally weaker economy with fewer employment prospects will further dampen future earnings potential, as shown by the 2020 contraction.
22. ILO, ILOSTAT (accessed in March 2026).
23. Siwan Anderson and Maria Micaela Sviatschi, Gender and armed conflict, 2025.
24. Harvard Center for International Development, Why investing in women benefits us all, 2024.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

2600161A